ضوابط منهجية في عرض السيرة النبوية

مع تطورات العصر بدت الحاجة لإعادة كتابة السيرة النبوية بطريقة قويمة تراعي الشمول في غير تطويل حتى تناسب حاجات العصر وأحوال أهله، وهذا يستلزم عددا من الضوابط المنهجية أهمها دخول الأخبار تحت دائرة القبول.

والمتعرض لإعادة كتابة سيرة رسول الله ﷺ إنما يتصدى لأمر عظيم، كثرت أخباره، واتسعت تفاصيله، وتفرقت في الكتب الكثيرة، وبعضها قد ورد بسند، وبعضها الآخر دون سند، وبعضها قد جاء صحيح الإسناد، وبعضها الآخر قد ضعف إسناده أو وهى وسقط، فكيف تورد تلك الأخبار؟

د. محمد الشريف- السعودية

إن علماء الإسلام ومؤرخيه في ذلك على طرفين ووسط، فقسم أورد كل شيء، ولم يقنع إلا أن يأتي بكل ما وقف عليه من السيرة غير آبه بدرجته من الصحة أو الضعف أو الوضع، وهؤلاء كلهم من القدامى. فلا أعرف أحداً من المعاصرين سلك هذه السبيل.

وقسم آخر من العلماء شدد وأبى إلا أن يأخذ بمناهج المحدثين في التصحيح والتضعيف، ورفض الأخبار التي عليها مخايل الضعف، وجّل هولاء بل ربما كلهم من المحدثين.

وقسم آخر توسط فأخذ من السيرة جل أخبارها، ونقد ما يراه من ضعف أو نكارة أو وضع.

- أما القسم الأول فلا يعول على ما يورده من الأخبار الموضوعة أو شديدة الضعف أو الغريبة المنكرة، وإنما يؤخذ منه ما وافقه عليه الجمهور من رواة السيرة، إذ ان القارئ يقرأ في تلك الكتب غرائب وعجائب لا تليق بسيرة سيد المرسلين ﷺ، وربما كان مثل هذا الخلط هو الباعث على الصيحة التي صاحها المنادون بوجوب كتابة السيرة على قواعد المحدثين.

- وأما القسم الذي شدد في قبول الأخبار، ولم يقبل منها إلا ما صح على وفق منهج المحدثين فأرى أنه لم يسلم من الشطط، فقد أسقط بهذا من السيرة أحداثا تفصيلية مهمة بدعوى أنها لم تثبت ثبوت الأخبار الحديثية، وإليكم هذا النص الموضح لما ذهب إليه أهل هذه المدرسة:

إن كتب المغازي والسير تشتمل على الروايات الضعيفة والموضوعة، ولكنك تجد لكل رواية إسنادا، والواجب على الباحث أن يحقق هذه الأسانيد ويختار الصحيح منها.

وأقول: إن الباحث إن صنع هذا فسيترك تفصيلات مهمة يحتاج إليها الجيل لكنها لم تثبت بسند صحيح ولا ضير في إيرادها، وقد رأينا من كتب في السيرة النبوية الصحيحة فأسقط عدداً من الروايات بدعوى ضعفها وهي مفيدة في إظهار النص وتبيينه أو تكميله، ينبغي الانتباه الى أن الانتقاء عندما يتم وفق قواعد صارمة فإنه يدع مجالا لتلتف العديد من النصوص التاريخية التي يمكن التعامل معها وفق معايير أقل صرامة، ومن ثم فإن قراءة نصوص الواقدي وفق منهج النقد التاريخي تتيح الفرصة لإضافات أخرى لمادة السيرة، وهذا ينطبق على الروايات التي أوردها ابن اسحاق بدون إسناد.. إن هؤلاء الرجال المتخصصين في فن السيرة قد عوملوا قبل النقاد القدامى بتساهل كبير بغية الافادة من رصيدهم التاريخي الهائل.

«والمطلوب اعتماد الروايات الصحيحة وتقديمها، ثم الحسنة، ثم ما يعتضد من الضعيف لبناء الصورة التاريخية لأحداث المجتمع الإسلامي في عصر صدر الإسلام، أما الروايات الضعيفة التي لا تقوى أو تعتضد فيمكن الافادة منها في اكمال الفراغ الذي لا تسده الروايات الصحيحة والحسنة على ألا تتعلق بجانب عقدي، كبذلهم أو شجاعتهم وتضحيتهم فلا بأس من التساهل فيها.

- هذا وليعلم أن من شدد في عدم قبول رواية من الروايات إلا أن تكون صحيحة واشترط هذا في كتابه الذي صنفه، وجدته لا ينفك من إيراد بعض الضعيف ليكمل به النقص والفجوات التي لا تكملها الروايات الصحيحة، وهذا- عندي- مقبول، وبه يقترب أهل هذا القسم ممن صنف في القسم الثالث، فصارت القسمة على الحقيقة ثنائية:

قسم تساهل، وقسم أخذ بالصحيح إلا إذا لم يجد غير الضعيف، على التفصيل الذي ذكرته، والله أعلم.

- وأما القسم الذي توسط فهو الذي إليه أميل وعليه أعول، وأرى أنه حافظ على رونق السيرة وجمالها من دون إفراط ولا تفريط، وأتى بالأخبار التي رواها جل الشيوخ الأوائل الذين جمعوا سيرة المصطفى ﷺ.

وأرى -والله أعلم- أن ضوابط ايراد أخبار السيرة في هذا القسم - قسم دخول الأخبار تحت دائرة القبول- هي التالي:

١- ما كان فيها من أخبار تتعلق بالعقائد، أو الفتن، زو الحكم على الأشخاص بالنفاق أو الكفر، أو الاخبار بالمغيبات فهذا لابد من أن يثبت بسند صحيح أو حسن لذاته أو لغيره، حسب التفصيل الوارد في كتب دراسة الأسانيد، ولا يقبل في هذا القسم الأخبار الضعيفة.

٢- ما كان فيها من أخبار متعلقة بالكمالات النفسية،

والمجاهدات، والرقائق، وأخبار الزهد، والشجاعة، والبطولات، وغير ذلك مما لا تعلق له بالقسم الأول، فإنه يقبل بالضوابط التالية:

أ- أن تكون واردة في كتب السيرة الأصلية وليست الفرعية، ومن تلك الكتب الأصلية سيرة ابن اسحاق، وسيرة ابن هشام، وابن سعد ونحوهم ممن جمعوا أخبار السير عن أشياخهم الذين كانوا بين صحابي وتابعي.

ب- ألا تكون مما يفحش ذكره، ويسوء إيراده.

جـ - ألا تكون من الإسرائيليات، فهذه لها حكم خاص بها.

د- ألا تكون خارجة عن القواعد العامة للشريعة الإسلامية ومقاصدها العلية.

ثم إن هذه الأخبار قد ترد بإسناد ضعيف وقد ترد من دون اسناد، وهذا لا ضير فيه- عندي- إن اندرجت تحت ما ذكرته آنفا، وذلك لأن وجود هذه الأخبار في تلك السير الأصيلة الأولى باعث على الاطمئنان على أن لها أصلاً، وذلك لأسباب:

١- اشتهار تلك الأخبار بين السلف الأوائل في القرن الأول والثاني، وابن اسحاق- على سبيل المثال- صاحب السيرة المشتهرة إنما هو منهم، وقد رأى بعض الصحابة، وهو مدني وأشياخه مدنيون كانوا قد ورثوا أخبار السيرة واشتهرت بينهم فلا يضر ورودها بإسناد ضعيف أو من دون إسناد.

بل ان الواقدي الذي هو مجمع على تركه يقول فيه الحافظ ابن حجر:

«والواقدي إذا لم يخالف الأخبار الصحيحة ولا غيره من أهل المغازي فهو مقبول عند أصحابنا».

وقال الإمام الذهبي رحمه الله تعالى: «لا يستغنى عنه في المغازي وأيام الصحابة وأخبارهم.. وقد تقرر أن الواقدي ضعيف، يحتاج إليه في الغزوات والتاريخ وتورد آثاره من غير احتجاج».

ومعنى هذا أن الواقدي إن جاء ببعض التفصيلات التي لا توجد عند غيره، وليست هي داخلة في باب العقيدة والشريعة وما شابههما فلا بأس بإيراده مع علمنا أنه ضعيف متروك، وهذا حتى لا تضيع تلك التفصيلات ذات الفائدة.

٢- إن علماء السلف - رحمهم الله تعالى- قد قبلوا تلك السير من غير نكير أعلمه، وارتضوها بل رواها كثير منهم وتداولوها، ولو أنهم توقفوا في صحتها أو شكروا في نكارة بعض أخبارها لذكروه فشيء قد قبله السلف والتفوا حوله، ورووه وارتضوه أفتأتي نحن المتأخرين لنحذفه بدعوى أنه ورد بإسناد ضعيف أو بدون إسناد؟! إنما ينبغي أن نتشدد في الأخبار الواردة في الفتن والأحكام والعقائد ونحوها، أما أخبار البطولات والرقائق (الكماليات) فما وجه التشدد فيها إذا كانت واردة على الوجه الذي ذكرته آنفا؟!

عدم التصرف في نصوص السيرة بحكم العقل المجرد عن النص

إن السيرة النبوية الشريفة المعطرة إنما تؤخذ من مصادر محددة معروفة معلومة، أوجزها في الآتي:

١- القرآن الكريم.

٢- كتب الحديث الشريف.

٣- رواة السيرة العطرة الذين شافهوا الصحابة وكبار التابعين، ثم سطروا ذلك في كتب صارت هي المصادر الأصلية للسيرة النبوية الشريفة، وهناك كتب أخرى كثيرة تعد مصادر فرعية للسيرة باعتبار رواية الحادثة لأنها رجعت إلى هذه المصادر الأصيلة.

وهذه المصادر للسيرة النبوية تنقسم أخبارها إلى قسمين:

أ- قسم متواتر أو صحيح، فالمتواتر ما جاء في كتاب الله تعالى وما ثبت بالتواتر من الأحاديث، والصحيح ما ثبت على شروط المحدثين وضوابطهم المعروفة.

ب- وقسم افتقد الصحة وبقي في دائرة الضعف.

أما القسم الأول فلا يسوغ إنكاره أو رده، أو التعسف في تأويله تعسفاً يفضي إلى أن

يكون كأخي الرد، ولا يسوغ تحكيم العقل فيه، فما قبله قبل وما لم يقبله هتك ورمي به عرض الحائط. فهذا منهج سقيم، فإنه لا يعلم أن خبراً صحيحاً صادم عقلا صحيحاً، وإنما يخطئ من يخطئ في فهم دلالة النص، أو الجمع بينه وبين قواعد الشريعة، أو الجمع بينه وبين مفهوم العقول، وسيأتي مزيد بيان لهذا الأمر.

أما القسم الآخر فإن رده راد فلا حرج عليه، لكن قد ذكرت آنفا بعض القواعد في قبول أخبار هذا القسم.

عدم الجنوح إلى التبرير والاعتذار بدون داع في سوق أخبار السيرة

إن هناك عقدة مستحكمة عند بعض من كتب في التاريخ الإسلامي عامة والسيرة والصدر الأول خاصة، ألا وهي تبرير بعض الأحداث تبريراً واهياً، والاعتذار عن بعضها الآخر اعتذاراً ضعيفاً، وإنما يصنع هذا من صنعه فراراً من اللوم والتقريع من قبل المستشرقين أو اللادينيين، أو تحكيما للعقل المجرد، أو لأنه لم يستطع أن يجعل الحدث الذي يسوقه متفقا مع القواعد

من العقد المستحكمة لدى بعض كتاب التاريخ الإسلامي.. تبرير بعض الأحداث تبريراً واهياً والاعتذار عن بعضها لاعتمادهم على رؤاهم العقلية المجردة

الشرعية والضوابط والمقاصد كما يفهمها، فلجأ إلى التبرير أو الاعتذار، فبعض الكتاب قد ذهب إلى أن غزوة تبوك- التي جرت في أطراف الجزيرة الشمالية بين النبي ﷺ وصحبه الكرام وبين الروم لم يذهب إلى أنها دفاع عن الحدود الشمالية لدولة الإسلام، وأن الجهاد إنما هو جهاد دفع ولم يجعل الطلب مكاناً في تاريخ الإسلام!!

واعتذر عن زواج النبي ﷺ بجملة من النساء، وبرر ذلك تبريراً ضعيفاً، واعتذر عن جملة من الأمور كان ينبغي له أن يعتز بها لا أن يعتذر عنها.

إن ما شرعه الإسلام من الجهاد وغيره يحتاج إلى اعتذار أو تبرير، حتى لو بدا ذلك غريباً أمام الذهنية المهيمنة على الناس في القرن العشرين، لأننا لا نطوع الإسلام وتاريخه لأذواق الناس واتجاهاتهم الفكرية في عصر معين، فما يحبذه الناس في عصر قد ينكرونه في عصر آخر، وما يحسبه أبناء بلدة حسناً يراه سواهم منكراً، والحكم لله ولشرعه وليس لأذواق الناس وأهوائهم، والله غالب على أمره.

مزج أخبار السيرة بالعاطفة

إن المرء ليقرأ بعض كتب السيرة فإذا هي أخبار مسرودة على وجه خال من التفاعل والعاطفة، وكأن الكاتب يسرد حقائق علمية طبيعية، أو أخبارا لحوداث ووقائع لا تمت لتاريخه ودينه ولمرحلة عظمى من تاريخ الإسلام بصلة، وهذا واقع في كثير من كتب المعاصرين وبعض كتب الأقدمين، وربما كان هذا بسبب غلبة المنهج العلمي الجاف في الكتابة الحديثة.

ولا بد -في تقديري- من كتابة الأخبار النبوية بلغة الحب والعاطفة والأدب الرقيق، ومزجها بالتعبيرات التي تنم عن حب وإجلال وتعظيم، والوقوف بين الفينة والأخرى بين تلك المعاني، والتعليق على جمال تلك المعاني، والتعريج على القلب قبل الكتابة، وتبيين العظمة النبوية وتلك السيادة، وهذا من أجل أن يتفاعل القارئ مع ما يقرأه، ويعتبر بتلك العبر والعظات.

إن نمط الحياة المعاصرة فرض على كثير من الصالحين والعاملين والمثقفين أن يقلوا من قراءتهم، فلم يبق لهم من الوقت للقراءة إلا النزر اليسير، فعلى من يريد أن يكتب في السيرة النبوية أن يراعي هذا الأمر فيأتي بها موجزة ليست طويلة طولا يمنع من قراءتها ولا قصيرة قصراً مخلا بأحداثها، وأن يأتي بها مشوقة مشجعة على القراءة مشتملة على العظات المقرونة بالأحداث.

٢- حسن التقسيم والتبويب، واجتناب السرد الطويل إلا لما لابد منه، ويمكن تفريق النص الطويل والتعليق على أجزائه.

٣- جمال العبارة وحسن الأسلوب، والاستعانة قدر الإمكان بنصوص الأوائل، فإنهم رزقوا ملكة التعبير الحسن والأسلوب الجليل، ورب عبارة يأتي بها الواحد تترك من الأثر ما لا تتركه صفحة من صفحات كتب من بعدهم.

٤- جمال الطباعة وحسن الحظ.

المراجع

- القرآن الكريم
- «تحذير العبقري من محاضرات الخضري»، الشيخ محمدالعربي التبّاني، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٤ /١٩٨٤.
- «دراسات في السيرة النبوية»، محمد سرور بن نايف زين العابدين، نشر دار الأرقم، لندن، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧ / ١٩٨٦.
- «السيرة النبوية الصحيحة»، د.أكرم ضياء العمري، نشر مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة السادسة /١٤١٥ ١٩٩٤.
- «السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية: دراسة تحليلية»، د.مهدي رزق الله أحمد، نشر مركز الملك فيصل - الرياض- الطبعة الأولى سنة ١٤١٢ / ١٩٩٢.
- «صحيح السيرة النبوية» الشيخ إبراهيم العلي.
- شبكة المعلومات «الإنترنت».